

بلاغ

بالرغم من المراسلات العديدة للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة الموجهة لمختلف الجهات الحكومية من أجل فتح حوار جاد ومسؤول حول ملف هيئة المتصرفين وكذا المحطات النضالية الإندارية السابقة التي قوبلت بسياسة الآذان الصماء، ومن أجل الاستجابة للمطالب العادلة و المشروعة لهذه الفئة من أطر الدولة التي تقوم بأدوار طلائعية وتحملها مسؤوليات جسيمة داخل المنظومة والإدارية و أمام نصح الحكومات المتعاقبة لسياسة تعميق الفوارق الأجرية والاعتبارية بين هيئة المتصرفين وبين العديد من الفئات المشابهة وتواصل القرارات والتوجهات المستهدفة لها ولحقوقها المكتسبة بشتى الأشكال، فان المكتب التنفيذي للاتحاد قرر ما يلي:

- عزمه الاستمرار في النضال حتى تحقيق المطالب العادلة و المشروعة للمتصرفات و المتصرفين؛
 - تنظيم لقاءات تعبوية و تواصلية بمختلف الجهات و الأقاليم للتعريف بالملف المطلي و طرح أهم قضايا المتصرفين و المتصرفات؛
 - تنظيم لقاء تعبوي وطني يعقد بالرباط يوم الخميس 04 أكتوبر 2012؛
 - مواصلة الاتصال بمختلف الفاعلين النقابيين والحزبيين والجمعويين والحقوقيين لفتح قنوات الحوار و التواصل حول قضايا المتصرفات والمتصرفين؛
 - تنظيم ندوة صحفية يوم الثلاثاء 09 أكتوبر 2012؛
 - تسطير برنامج نضالي على الشكل الآتي :
1. الخميس 11 أكتوبر 2012: إضراب ووقفه أمام مبنى وزارة الوظيفة العمومية و تحديث الادارة على الساعة العاشرة صباحا.
 2. الثلاثاء 23 أكتوبر 2012: حوض إضراب وطني و تنظيم وقفة مركزية أمام مبنى وزارة المالية والاقتصاد على الساعة العاشرة صباحا. و تنظيم وقات جهوية أمام الولايات و العمالات.
 3. الثلاثاء 13 نونبر 2012: حوض إضراب وطني و تنظيم وقفة مركزية أمام مبنى البرلمان على الساعة الثالثة بعد الزوال؛
 4. الأربعاء 28 نونبر 2012: حوض إضراب وطني و تنظيم وقفة مركزية أمام مبنى وزارة المالية والاقتصاد على الساعة العاشرة صباحا. و تنظيم وقات جهوية أمام الولايات و العمالات.
 5. الخميس 29 نونبر 2012: حوض إضراب وطني.
 6. تنظيم مسيرة وطنية خلال شهر دجنبر سيعلم تاريخها و مكانها في حينه.
 7. اللجوء إلى أشكال نضالية موازية، عند الضرورة، سيعلم عنها في الوقت المناسب.

و بهذه المناسبة يدعو المكتب التنفيذي كافة المتصرفات و المتصرفين بالإدارات العمومية و المؤسسات العمومية و الجماعات الترابية و الغرف المهنية إلى التعبئة و المشاركة المكثفة و المسؤولة في هذا البرنامج النضالي لحمل الحكومة على الاستجابة للمطالب المشروعة و العادلة لهيئة المتصرفين. كما يدعو كل الهيئات النقابية و الجمعوية و الحقوقية لدعم الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة و مساندته من أجل إحقاق الحق و رفع الظلم و التهميش عن هذه الهيئة.